

## خطاب رئيس الوزراء سوجا يوشيهيدي

خلال المناقشة العامة للدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة

بقاعة المؤتمرات العامة بمقر الأمم المتحدة (من خلال الفيديو كونفرنس)

سيدي الرئيس

في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص التعازي القلبية لأولئك الذين فقدوا أرواحهم بسبب عدوى فيروس كورونا المستجد. كما أود أن أعرب عن احترامي العميق لجميع من يعملون في الصفوف الأولى لمحاربة هذا الوباء، وفي مقدمتهم العاملين في مجال الرعاية الصحية.

أقيمت دورة الألعاب الأولمبية والبارالمبية طوكيو 2020، بهدف بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة، بموجب قرار الهدنة الأولمبية الذي تم تبنيه في هذا المكان ذاته للجمعية العامة. على الرغم من أنه كانت هناك عدة وجهات نظر مختلفة حول إقامة البطولة خلال هذا الصيف، إلا أننا وبصفتنا الدولة المضيفة للبطولة، تمكنا من الوفاء بمسؤولياتنا وأنجزنا ما قررنا القيام به.

لقد أثار الأداء المتميز للاعبين إعجاب الكثير من الناس، ومنحهم الحلم والأمل في جميع أنحاء العالم. كما أظهرت هذه الدورة أيضًا للعالم "العقلية الخالية من العوائق النفسية"، في سبيل تحقيق مجتمع تكافلي شامل، حيث يمكن فيه للأشخاص من ذوي الإعاقة ومن غير المعاقين مساعدة بعضهم البعض والعيش في وئام. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت دورة طوكيو للألعاب 2020 أنها رمز لوحدة شعوب العالم، خلال مواجهة البشرية للصعوبات الكبيرة.

أود هنا أن أشيد بجميع الرياضيين الذين منحونا الإثارة بأدائهم، كما أعرب مجددًا عن امتناني لجميع من جعلوا هذا الحدث ممكنًا.

سيدي الرئيس

أمامنا العديد من التحديات التي يجب علينا مواجهتها معًا، مثل التغير المناخي والانتعاش الاقتصادي

ومحاربة الاستبداد. وبصفة خاصة، فقد تسببت الحرب ضد فيروس كورونا المستجد في أزمات صحية غير مسبوقة، مما تسبب في تغييرات عميقة في حياة الناس والأنظمة العالمية.

نحن الآن علينا الإجابة على سؤال وهو كيف سنتغلب على هذه الأزمة ونبني مستقبلاً أفضل. وإنني اليوم، أود أن أشارككم رؤية اليابان حول كيفية مواجهة هذه التحديات الملحة التي يمكن أن تُشكل مسار العالم.

سيدي الرئيس

اسمح لي أولاً أن أتحدث عن كيف لنا أن نتغلب على هذا الوباء.

"إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح، وعدم ترك صحة أي أحد خلف الركب". كانت هذه هي قناعة اليابان، كدولة تولي "الأمن البشري" و"التغطية الصحية الشاملة" أهمية كبرى، كما إنني شخصياً، التزمت بها طوال هذه المعركة مع هذا الوباء. واليابان عازمة على قيادة جهود المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية.

ومن بين ذلك، من المهم للغاية ضمان "الوصول العادل للقاحات"، إلى كل ركن من أركان العالم، وهو العامل الحاسم في مكافحة هذا الوباء. يجب علينا خلق بيئة يمكن فيها لجميع البلدان والمناطق تأمين اللقاحات بطريقة عادلة دون أية شروط سياسية أو اقتصادية.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، شاركتُ في استضافة مؤتمر قمة جافي -كوفاكس أو Gavi COVAX AMC للالتزام بالسوق المسبق مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين Gavi في يونيو من هذا العام. حيث تمكنا شمن تأمين مبالغ مالية، بما في ذلك مليار دولار من اليابان، تجاوزت بكثير الهدف المالي المطلوب لتأمين 1.8 مليار لقاح، وهو ما يمثل 30% من سكان البلدان النامية.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان ما يقرب من 23 مليون جرعة من اللقاحات يابانية الصنع إلى كل البلدان والمناطق من خلال مرفق كوفاكس ومبادرات أخرى. كما يسعدني اليوم أن أعلن عن مساهمات إضافية، حيث ستوفر اليابان ما مجموعه 60 مليون جرعة من اللقاحات.

في ذات الوقت، سنعمل بثبات على تنفيذ برنامج اليابان "دعم الميل الأخير" لضمان توصيل اللقاحات إلى مراكز التطعيم في كل بلد ومنطقة.

من خلال هذه المبادرات، قدمت اليابان مساعدات بما يقرب من 3.9 مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم، كما ستواصل بذل قصارى جهدها للتغلب على فيروس كورونا المستجد.

سيدي الرئيس

بعد ذلك، أود أن أشارككم النقاط الأربع التي توليها اليابان أهمية خاصة من أجل توجيه عالمنا نحو مستقبل أفضل.

أولاً، نحن في حاجة إلى بناء أنظمة صحية عالمية قادرة على الصمود.

يجب أن نتعلم من هذا الوباء وأن نعد أنفسنا للمستقبل. لقد علمتنا تجاربنا هذه المرة أنه لا ينبغي علينا أن نخلق فجوة جغرافية في التعامل مع قضايا الصحة العالمية، كما أنه من المهم أيضاً أن يتم تبادل المعلومات والمعارف ذات الصلة عن جميع البلدان والمناطق بسرعة وعلى نطاق واسع، وبحرية وشفافية.

ومن هذا المنطلق، أكدت اليابان على أهمية دور منظمة الصحة العالمية وستواصل المساهمة بنشاط في المناقشات بشأن مراجعة وضع منظمة الصحة العالمية والعمل على إصلاحها.

وفي ظل أن هذا الوباء قد أدى أيضاً إلى إعادة التأكيد على أهمية التغطية الصحية الشاملة، فإن اليابان تعتزم صياغة "استراتيجية الصحة العالمية" الخاصة بها، من أجل ضمان الوصول العادل إلى خدمات الرعاية الصحية وحماية الأشخاص المستضعفين اجتماعياً، وبالتالي المساهمة في بناء إطار جديد للأمن الصحي العالمي بالتعاون مع المجتمع الدولي.

أود أن أتحدث أيضاً عن المناقشات التي تجرى داخل الأمم المتحدة بشأن "الأمن البشري" للجيل الجديد، والتي اقترحتها داخل هذا المكان ذاته العام الماضي. ستقدم اليابان دعمها الكامل لهذه المناقشات مع توقعات وأمال كبيرة بأنها ستوفر إرشادات قيمة للقضايا المستقبلية، ليس فقط في مجال الصحة العالمية، ولكن أيضاً في مواجهة التحديات المختلفة في جميع أنحاء العالم.

من أجل بناء أنظمة صحية عالمية أكثر صلابة على أساس مبدأ الأمن البشري، من الضروري العمل على معالجة مجموعة واسعة من المجالات ذات الصلة مثل التغذية والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى

الأمراض المعدية. ستستضيف اليابان "قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو 2021" في ديسمبر من هذا العام، لتعزيز تحسين التغذية للناس في جميع أنحاء العالم.

ثانيًا، نحن بحاجة إلى خلق مجتمع صديق للبيئة ومستدام.

إن التغير المناخي تحدٍ وشيك يتطلب الجهود الجماعية للبشرية جمعاء من أجل حله. وفي ذات الوقت، ستكون جهود معالجة التغير المناخي بمثابة القوة الدافعة للنمو الديناميكي وضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تهدف اليابان إلى تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 46% بحلول السنة المالية 2030 عن مستويات السنة المالية 2013، كهدف طموح يتماشى مع الهدف طويل الأمد المتمثل في تحقيق محايدة الكربون بصافي الصفر بحلول عام 2050. علاوة على ذلك، ستواصل اليابان جهودها المضنية في مواجهة التحدي الذي تخوضه لتحقيق الهدف السامي المتمثل في خفض انبعاثاتها بنسبة 50%. وأود هنا أن أشجع البلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان الرئيسية التي تصدر عنها الانبعاثات على بذل المزيد من الجهود أيضًا.

في سبيل تحقيق إزالة الكربون على الصعيد العالمي، يجب ألا نترك البلدان النامية التي تحتاج حَقًا إلى المساعدة. ستقدم اليابان ما يقرب من 60 مليار دولار أمريكي كتمويل للمناخ من القطاعين العام والخاص للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة، على مدى السنوات الخمس القادمة من 2021 إلى 2025. من خلال هذه الجهود، فإن اليابان عازمة على أخذ زمام المبادرة في تحقيق إزالة الكربون من العالم وخلق مجتمع صديق للبيئة ومستدام.

ثالثًا، أود أن أؤكد على أهمية وجود نظام دولي حر ومفتوح على أساس سيادة القانون.

يجب علينا أن نلتزم بالقيم العالمية التي بناها أسلافنا، مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون من أجل الحفاظ على السلام والازدهار في كل منطقة وفي العالم.

وإنني على يقين من أن النظام الدولي الحر والمفتوح هو أساس ذلك التعهد وليس "القوة".

ورؤيتنا لتحقيق ذلك هي "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة". سنتعاون اليابان بشكل وثيق مع البلدان والمناطق ذات التفكير المماثل وستعمل بنهج استراتيجي لتحقيق هذه الرؤية.

في ذات الوقت، ستواصل اليابان القيام بدور قيادي في سبيل إقامة نظام اقتصادي حر وعادل. وفي مجال التكنولوجيا الرقمية أيضاً، ستمارس اليابان ريادتها في وضع قواعد لتحقيق "التدفق الحر والموثوق للبيانات" من أجل مواجهة الحمائية والتوجه الداخلي أو الانعلاقي.

من أجل تعظيم الاستفادة من إمكانات الفضاء الرقمي، يجب عدم استخدام التقنيات الحديثة لتقويض قيمنا العالمية.

ستساهم اليابان بشكلٍ بناء في المناقشات متعددة الأطراف في المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، وستوفر أيضاً دعم بناء القدرات لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والدول الأخرى، من أجل تحقيق فضاء إلكتروني حر وعادل وآمن.

علاوة على ذلك، فإن تطوير البنية التحتية وتمويل التنمية بموجب القواعد المناسبة لا غنى عنه أيضاً لإعادة البناء بشكلٍ أفضل وتحقيق النمو. ستواصل اليابان تعزيز نشر وتنفيذ برنامج "الاستثمار في البنية التحتية ذات الجودة"، وستعمل على أخذ زمام المبادرة في خلق بيئة تلتزم فيها جميع البلدان بالقواعد الدولية المتعلقة بتمويل التنمية بشفافية وعدالة.

رابعاً، أود أن أتحدث عن ضرورة تحقيق مجتمع دولي أكثر سلمًا وأمانًا.

اليابان عازمة على لعب دورٍ استباقي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإقامة نظام دولي قائم على القواعد، بدعمٍ من الدول الأعضاء خلال انتخابات الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن لعام 2022.

كما ستواصل اليابان أيضاً التزامها ببناء السلام. وفي ذات الوقت، تدعو اليابان إلى بدء مفاوضات ملموسة لإصلاح مجلس الأمن كي يصبح منظمة أكثر فاعلية تعكس واقع القرن الحادي والعشرين.

من أجل تحقيق عالم أكثر سلمًا وأمانًا، من الضروري أن تبذل جميع الدول جهودًا صادقة وشفافية في الجهود الدولية المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح.

وبصفتها الدولة الوحيدة التي عانت من ويلات الدمار الذي خلفته القنبلة الذرية، ستسعى اليابان إلى مد الجسور بين الدول ذات المواقف المختلفة والمساهمة في جهود المجتمع الدولي نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نهدف إلى تحقيق نتائج ذات مغزى في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده العام المقبل.

سنواصل أيضًا العمل على الحد من التسلح ونزع الأسلحة التقليدية، أو ما يسمى بـ "نزع السلاح الذي يُنقذ الأرواح".

في ذات الوقت، ستواصل اليابان أيضًا بنشاط تعزيز السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. يجب علينا منع أفغانستان، التي مازالت تعيش حالة من التوتر، من أن تصبح بؤرة وملاذًا آمنًا للإرهاب مرة أخرى. من الضروري أن نتأكد من أن منظمات الإغاثة الإنسانية يمكنها القيام بدورها بأمان وحماية حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة.

سنراقب جيدًا الأفعال، وليس الأقوال، وما إذا كانت طالبان ستفي بالعهود والالتزامات التي قطعتها على نفسها حتى الآن أم لا. كما سنعمل بشكلٍ وثيق مع الدول والمنظمات ذات الصلة لتحقيق هذه الغاية.

إن إطلاق كوريا الشمالية لصواريخ باليستية مؤخرًا هو انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن ونحن ندين ذلك. إن الأنشطة النووية والصاروخية الأخيرة التي قامت بها كوريا الشمالية تُشكل تهديدًا للسلام والأمن في اليابان والمنطقة والمجتمع الدولي. أمل بشدة أن تشارك كوريا الشمالية في الجهود الدبلوماسية وأن يتقدم الحوار بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بشأن نزع السلاح النووي.

إن قضية الاختطاف من قبل كوريا الشمالية هي مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي وهي أيضًا أهمية قصوى بالنسبة لليابان. مع استمرار أسر الضحايا في التقدم في العمر، ليس لدينا متسعًا من الوقت لإضاعته قبل أن نحل مشكلة الاختطاف.

ستواصل اليابان سعيها لتطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية، بناءً على إعلان بيونغ يانغ بين اليابان وكوريا الشمالية، والعمل على حل القضايا العالقة مثل عمليات الاختطاف والأسلحة النووية والصواريخ بشكلٍ

شامل، وتسوية الماضي المؤسف.

إن إقامة علاقات بناءة بين اليابان وكوريا الشمالية لا تصب فقط في مصلحة كلا البلدين، بل ستساهم أيضًا في السلام والاستقرار الإقليميين.

أما بالنسبة لميانمار، فلن تدخر اليابان جهدًا في دعم آمال شعب ميانمار في تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. سندعم بقوة مبادرات الآسيان لحل الوضع الحالي وسنعمل بشكلٍ وثيق مع المجتمع الدولي. لقد تحدثت اليوم عن كيفية التغلب على الوباء والدور الذي ستلعبه اليابان في تحقيق عالم أفضل. وما أكدت عليه باستمرار خلال هذه النقاط هو التعاون الدولي والتعددية.

سيدي الرئيس

بالعودة إلى الماضي، فقبل 10 سنوات من الآن، قدم المجتمع الدولي مساعدات لا حصر لها لليابان، التي تضررت بشكلٍ غير مسبوق من جراء زلزال شرق اليابان الكبير، مما مكن اليابان من اتخاذ خطوات نحو إعادة الإعمار.

تذكرنا هذه التجارب بأهمية التعاون الدولي. ستواصل اليابان في المستقبل أيضًا تعزيز التعددية من أجل حل التحديات التي تواجه العالم وتحقيق "جدول الأعمال المشترك" الذي تبنته الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، سنولي أهمية للحوار مع الشركاء في مختلف المناطق. في يوليو الماضي، قمنا باستضافة "قمة قادة جزر المحيط الهادئ". وفي العام المقبل، نهدف إلى الارتقاء بعلاقات التعاون بين اليابان وإفريقيا إلى آفاق جديدة من خلال مؤتمر "تيكاد 8"، الذي سيعقد في تونس.

كما سنتضيف اليابان العام المقبل أيضًا المؤتمر العالمي السادس للمرأة (WAW)، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في العالم، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وبصفة خاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الشركاء.

إن اليابان عازمة على بذل كل ما في وسعها بالتعاون معكم أنتم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، للتغلب على هذه الأزمة، وإعادة البناء بشكلٍ أفضل، وتحقيق عالم يملئه الأمل في المستقبل.

شكرًا جزيلاً على حسن الاستماع